Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

# صياغة المفهوم القانوني للاستثمار الاجنبي ودوره في تعزيز الايجابيات وتخفيف السلبيات على الاقتصاد العراقي

**أ.د. عمار طارق الجميلي**

كلية الرشيد للتعليم المختلط

pr.dr_am@yahoo.com

**استلام البحث:** 28/08/2021 **مراجعة البحث:** 09/09/2021 **قبول البحث:**10/09/2021

## ملخص الدراسة:

ياتي دور القانون في صياغة منظومة قانونية تكفل تحقيق التوازن المطلوب بين مصلحة الدولة ومصلحة المستثمر الاجنبي .وفي هذا البحث حاولنا صياغة مفهوم قانوني للاستثمار الاجنبي ، مع بيان معطيات صياغة نظام قانوني متكامل للتعامل مع الاستثمار الاجنبي من خلال بيان ماهية الايجابيات والسلبيات الناتجة عنه ، وبعض الوسائل القانونية للتعامل معها بشكل يحقق اكبر قدر من الايجابيات ويقلل الى ابعد حد مقدار السلبيات. حيث حاولنا استخدام اللغة القانونية في صياغة هذا التعريف وابتعدنا قدر الامكان عن المصطلحات الاقتصادية ، وذلك في سبيل التقيد بالمفاهيم القانونية التي تساعدنا في وضع وصياغة نظام قانوني متكامل للتعامل مع الاستثمار الاجنبي. ثم انتقلنا بعد التعريف الى بيان اهم الاثار الايجابية التي يمكن ترتيبها في حالة تشجيع الاستثمار الاجنبي ، وماهية المعوقات التي قد تؤدي الى عرقلة تحقيق هذه الاثار ، وكيف يمكن تجاوز هذه المعوقات. كما بينا ان القوانين التي تسعى بالدرجة الاساس الى جذب الاستثمار الاجنبي دون النظر الى مخاطره ، ستؤدي في نهاية المطاف الى ترتيب اثار عكسية سلبية على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدولة. مما يستلزم بناء نظام قانوني ذات رؤية مستقبلية ، تنطلق من موروثات الماضي و تستعين بادوات وحقائق الحاضر وتشرف على المستقبل في سبيل ضمان عدم اهداره .

**الكلمات المفتاحية:** الصياغة القانونية لمفهوم الاستثمار الاجنبي ، التنظيم القانوني للاستثمار الاجنبي ، الموازنة بين الحقوق والواجبات لاطراف الاستثمار الاجنبي ، سلبيات وايجابيات الاستثمار الاجنبي.


جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

# Drafting the legal concept of foreign investment and its role in enhancing the positives and mitigating the negatives on the Iraqi economy

**Dr. Ammar Tariq Al-Jumaili**
Al-Rasheed College of Blended Education

## Abstract:

In this research, we tried to formulate a legal concept for foreign investment, with a statement of the data of drafting an integrated legal system to deal with foreign investment through a statement of the pros and cons resulting from it, and some legal means to deal with it in a way that achieves the greatest amount of pros and reduces the maximum amount of negatives. Where we tried to use the legal language in the formulation of this definition and away as far as possible economic terms, in order to adhere to legal concepts that help us in the development and formulation of an integrated legal system to deal with foreign investment. Then we moved after the definition to the statement of the most important positive effects that can be arranged in the case of encouraging foreign investment, and what are the obstacles that may hamper the realization of these effects, and how to overcome these obstacles. The laws that seek mainly to attract foreign investment without regard to its risks will ultimately lead to negative effects on the political, economic and social system in the country. Which necessitates the building of a legal system with a vision of the future, starting from the legacies of the past and using the tools and facts of the present and oversee the future in order to ensure not wasted.

**Keywords:** The legal formulation of the concept of foreign investment, the legal regulation of foreign investment, the balance between the rights and duties of the parties to foreign investment, the pros and cons of foreign investment.

## المقدمة

يعتبر الاستثمار الاجنبي من المواضيع بالغة الاهمية ، حيث تولي الدول عموما اهتماما به لدور في تطوير اقتصادياتها ، حيث امست القوة الاقتصادية اكثر اهمية من القوة العسكرية ، كونها تجعل الدول تلعب دوراً مهماً وفعالاً في العالم , لذلك شرعت هذه الدول الى وضع التشريعات وتوفير الضمانات الجاذبة للاستثمار الاجنبي. وفي العراق حاول المشرع بناء منظومة قانونية مشجعة للمستثمر الاجنبي ، ومفيدة للاقتصاد العراقي في عين الوقت ، بيد ان ظروف الحروب المتتالية والحصار الاقتصادي اثرت سلبا على هذا المسعى ، حيث لم يجد قانون الاستثمار العربي رقم (62) لسنة 2002 حيزا من التنفيذ والغي بعد 2003، وصدر بعد ذلك قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل. ومازال نشاط الاستثمار الاجنبي في العراق يواجه مشاكل جمة في مقدمتها التدهور الامني والفساد الاداري والمالي . فعلى الرغم من تشريع قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل ، الا ان هناك العديد من المشاكل التي تعرقل تطوير هذا النشاط بالشكل الذي يخدم الاقتصاد العراقي .


جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 

## مشكلة البحث :

تتمثل في ضعف النصوص القانونية و رداءة المؤسسات التنفيذية ، واستشراء الفساد الاداري على نطاق واسع مما يسبب ضعفا في تطبيق القانون بالشكل الصحيح ، وبالتالي يؤثر سلبا على دور الاستثمار الاجنبي في تطوير الاقتصاد العراقي .

## منهج البحث :

سوف نستخدم المنهج التحليلي للنصوص القانونية ، مع المقارنة بالقوانين النافذة في بعض دول الجوار ، لوضع تعريف جامع مانع للاستثمار الاجنبي ، وتحديد اثره في ظل الوضع القانوني الحالي ، وماهية الاجراءات التي من الممكن ان تعزز من هذا الدور في تطوير اثر الاستثمار الاجنبي على الاقتصاد العراقي .

## خطة البحث :

ستكون دراسة البحث في مبحثين ، نتناول في الاول تحديد مفهوم الاستثمار الاجنبي ، وفي المبحث الثاني نتناول اثر الاستثمار الاجنبي على الاقتصاد العراقي . وبعدها نبين النتائج التي توصلنا اليها وبعض المقترحات التي قد تعزز من اثر هذا الاستثمار على الواقع العراقي بطريقة ايجابية .

# المبحث الاول

# مفهوم الاستثمار الاجنبي

تعتبر المفاهيم من اهم واصعب الامور التي يتناولها القانوني ، حيث ان معظم التشريعات تضع مؤشرات على هذه المفاهيم دون ان تخوض فيها ، وهنا ياتي دور الباحث في استخلاص هذه المفاهيم من بين السطور ليقدمها على طبق للقاريء . وعلى هذا الاساس سنبحث في تعريف الاستثمار الاجنبي في مطلب اول ، ثم نتناول العوامل المؤثرة في هذا الاستثمار في مطلب ثاني .

### المطلب الاول

### تعريف الاستثمار الاجنبي

وردت تعاريف عديدة للاستثمار ، حيث قد يقوم المشرع احيانا بوضع تعريف لبعض المفاهيم لاهميتها ، لكن العبئ الاكبر في وضع التعريفات يقع على الفقه. حيث عَرَّفَ قانون تنظيم الاستثمار المعدني العراقي رقم (91) لسنة 1988م النافذ في المادة الأولى الفقرة (5) الاستثمار بأنّهُ: ( كل عمل يهدف إلى استثمار المواد المنجمية والمقلعيه في حالتها الطبيعية أو بعد المعالجة). وهذا التعريف يركز على انشطة الاستثمار المتعلقة بالمعادن فقط ، وهذا طبيعي كون القانون شرع لتنظيم الاستثمار المعدني حصرا . بينما عزف المشرع العراقي عن الاشارة الى تعريف الاستثمار في قانون الاستثمار العربي رقم (62) لسنة


جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 

2002 ( الملغى ) ، في حين نص قانون الاستثمار الاجنبي الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة المرقم (39) في 12 ايلول لسنة 2003 ( الملغى) على تعريف الاستثمار الاجنبي بانه ( الاستثمار من مستثمر اجنبي في أي من الاصول المتواجدة في العراق، بما في ذلك الممتلكات المادية وغير المادية وحقوق الملكية المتعلقة بها والاسهم وغيرها من اشكال وصكوك المشاركة في الكيان التجاري . كما تعني حقوق الملكية الفكرية والمعرفة والخبرة التقنية) (1) . وواضح على هذا التعريف الركاكة في التعبير كونه جاء ترجمة لنص انكليزي ، كما انه حاول تعداد الانشطة محل الاستثمار وهذا غير متفق مع منطق التعريف الذي يحاول وضع معيار شامل للنشاط بدل التعداد .

اما بالنسبة لقانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 المعدل ، فقد اشار الى تعريف الاستثمار في الفقرة ( ن ) من المادة الاولى منه بانه (توظيف المال في أي نشاط او مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد) . وهذا التعريف جاء عاما وذات معنى اقتصادي ومالي ، كما انه شمل الاستثمار المحلي والاجنبي ، ونعتقد ان المشرع افلح في هذا التعريف . وقد حاول المشرع العراقي احيانا بيان اصول راس المال المستعملة في الاستثمار بما في ذلك حقوق الملكية المعرفية والخبرة التقنية وذلك لحاجة العراق الى التكنولوجيا من اجل تحقيق تطوراً اقتصادياً مهماً (2) .

والملاحظ في القانون رقم (13) لسنة 2006 المعدل , انه اورد مصطلح الاستثمار بشكل عام ، مما يعني شمول هذا القانون للاستثمار سواء كان استثماراً اجنبياً ام وطنياً ، خصوصاً وان المشرع العراقي قد اشار في القانون اعلاه , الى تعريف المستثمر الاجنبي في الفقرة (ط ) من المادة (1) والتي تنص على ان (المستثمر الأجنبي: هو الذي لا يحمل الجنسية العراقية في حالة الشخص الحقيقي ومسجل في بلد أجنبي إذا كان شخصاً معنوياً أو حقوقياً ) . اما المشرع الكويتي , فقد عرف الاستثمار في الفقرة (4) من المادة (1) من قانون رقم (8) لسنة 2001 ، بانه (الاستثمار الأجنبي: توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص فيه طبقا لأحكام هذا القانون) .

كما وضع المشرع الكويتي تعريفا للمستثمر الاجنبي في الفقرة (4) من المادة (1) من القانون , والتي تنص على ان (المستثمر الأجنبي: الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يحمل جنسية غير كويتية) . كذلك نصت اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار(3) ، على مفهوم الاستثمار في نص الفقرة (1) من المادة (15) على انه( الاستثمارات المباشرة بما في ذلك المشروعات وفروعها ووكالاتها وملكية الحصص والعقارات واستثمارات الحافظة بما في ذلك ملكية الاسهم والسندات وكذلك القروض التي يتجاوز اصلها ثلاث سنوات او القروض ذات الاجل القصير) . اما تعريف الاستثمار من الناحية الفقهية ، فنجد تعريفات عديدة منها في الفقه الاقتصادي ومنها في الفقه القانوني . فقد عرف الاستثمار في المفهوم المالي الاقتصادي بانه (

(1) انظر (13) من القسم الاول من الامر رقم 39 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة ( الملغى ) المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 3980 في اذار سنة 2004 .

(2) ماهر محسن عبود , التنظيم القانوني لضمانات الاستثمار ، دراسة مقارنة , رسالة ماجستير , جامعة بابل ، سنة 2011 , ص8.

(3) تاسست المؤسسة العربية للضمان عام 1971 , بموجب اتفاقية دولية دخلت حيز التنفيذ في اول نيسان لسنة 1974 , وهو تاريخ اكتمال التصديق عليها من جانب اثني عشر بلداً , للمزيد حول انشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار انظر د. هشام خالد ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ( دراسة قانونية)، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 1988 .


جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 

استعمال الاموال في الانتاج او استعمالها لزيادة الدخل كما يحدث في اقتناء الاسهم والسندات) (4) . كما عرفه اخرون بانه ( تلك العملية الانتاجية التي يتم فيها استعمال جزءا من الدخل الى انتاج سلع رأسمالية ) (5) . وعرف بانه ( الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع كالمعُدات, و المباني, و المخزون من السلع )(6) . و كذلك عُرِفَ بانهُ (الزيادة الحقيقية الحاصلة في السلع الرأسمالية )(7) . أو هو (خلق رأس مال جديد, يؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية للأقتصاد القومي, ومن ثم زيادة القدرة على انتاج السلع و الخدمات ) (8) . اما في الفقه القانوني فقد عرف بأنه ( قيام الشركة بتوظيف أموالها في تكوين حوافظ من القيم المنقولة للاستثمار المالي, والمقصود بالحوافظ جمع المحفظة الاستثمارية التي تتكون من مجموعة الأوراق المالية ) (9) .

كما عرفه جانب اخر من الفقه(10) بأنهُ (استخدام جزء من الموارد المتاحة للمجتمع لتكوين رأس المال اللازم للاحلال أو التوسع أو لإنشاء أصول جديدة تستعمل في العملية الانتاجية لإنتاج السلع والخدمات الأُخرى) . كذلك عرفه اخرونُ بأنه: (عملية خلق لأصول رأسمالية جديدة من عدد وآلات ومبانٍ صناعية يمكن أن تساعد على خلق وإنتاج سلع رأسمالية استثمارية جديدة تضاف إلى خزين الموجودات الرأسمالية ) (11). اما معهد القانون الدولي , فقد عرف الاستثمار بانه ( توريد الاموال او ربما الخدمات بهدف تحقيق ربح مادي او سياسي ويمكن ان يتكون الاستثمار من اموال معنوية) (12) . وفي الاتفاقية الموحده لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية عرفت استثمار راس المال العربي (( هو استخدام راس المال العربي في احدى مجالات التنمية الاقتصادية بهدف تحقيق عائد في اقليم دولة طرف غير دولة جنسية المستثمر العربي او تحويله اليها لذلك الغرض وفقا لاحكام هذه الاتفاقية )) 13 . كذلك عرف الاستثمار ايضا بانه ( اطار قانوني تضعه الدولة بهدف

(4) د. عبيد علي احمد , تمويل الاستثمارات في مجال النقل الجوي , اطروحة دكتوراه ,كلية الحقوق جامعة القاهرة, 1992 , ص 75

(5) د. سيد الهواري , الاستثمار والتمويل , جمهورية مصر العربية , مكتبة عين شمس , سنة 1982 , ص42

(6) د. كريم مهدي الحسناوي , مبادئ علم الأقتصاد , ط 2, المكتبة القانونية , بغداد , 2007 , ص 208.

(7) د. بديع جميل القدو و سامي عطو , مبادئ الأقتصاد الكلي , ط 1, مطبعة المعارف , بغداد , 1969 , ص 121 .

(8) جواد كاظم جبار , الحوافز و الحماية القانونية للأستثمارات الأجنبية في العراق , ط1 , دار و مكتبة البصائر للطباعة و النشر , بيروت ,لبنان , 2013 , ص 20 .

(9) د. باسم العقابي , قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 المعدل في الميزان ، بحث منشور في مجلة الحقوق ,كلية القانون , جامعة كربلاء , العدد الثاني , لسنة 2012.

(10) انظر عبد الباسط كريم مولود، التشريعات المنظمة للاستثمار في العراق، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة السليمانية بكلية القانون، 2003، ص5.

(11) ينظر: كل من د. ناظم محمد نوري وطاهر فاضل البياتي وأحمد زكريا صيام، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، ط 1، دار وائل للطباعة والنشر، عمَّان، 1999م، ص51. ود. محمد مطر، إدارة الاستثمارات– الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط 3، دار وائل للنشر، عمَّان، الأردن، 2004م، ص15.

(12) د. فؤاد عبد المنعم رياض, الوسيط في الجنسية ومركز الاجانب , دار النهضة العربية , القاهرة , الطبعة الخامسة , لسنة 1988, ص396

13 فقرة (6) من المادة الاولى من الاتفاقية الموحده لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية , الموافق عليها في مؤتمر القمة الحادي عشر و الموقع عليها في المملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ 27 /11 / 1980 .



جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 

جذب وتشجيع الاستثمارات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ويتخذ هذا النظام قانون خاص موحد يسمى بقانون الاستثمار ) (14) .

والواقع ان التعريف الاخير يمكن اعتباره اكثر التعاريف قربا للفقه القانوني ، حيث ان التعريفات السابقة الاقتصادية والقانونية لاتختلف كثيرا في مضامينها . واخيرا نعرف الاستثمار من الناحية القانونية بانه ( النظام القانوني المحدد للشروط والضمانات والمزايا المتحققة لممارسة نشاط اقتصادي معين هدفه التنمية الاقتصادية وتحقيق الارباح بالدرجة الاولى) .

## المطلب الثاني
## العوامل المؤثرة في الاستثمار الاجنبي

توجد مجموعة من العوامل والتي تؤثر على الاستثمار عموما وعلى الاستثمار الاجنبي خصوصا ، بحيث تتضمن هذه العوامل على محددات اذا صلحت نجح الاستثمار وحقق اغراضه ، اما اذا تلكأت هذه المحددات ضعف النشاط الاستثماري وراح يبحث عن بيئة اكثر ضمانا له . وهذه العوامل قد تكون بشكل عوامل داخلية او عوامل خارجية ، الا انها تعمل بشكل منظومة متكاملة ، تستلزم توافرها جميعها لتحقيق الغرض الاساسي من العملية الاستثمارية ، الا ان ذلك لا يعني فشل العملية الاستثمارية بفقدان احد هذه العوامل ، لكن المعادلة هنا تقول بانه كلما توافرت هذه العوامل ، كلما تحقق اكبر غرض من الاستثمار ، وكلما انخفضت محددات هذه العوامل ، قلت الاغراض المرجوة من العملية الاستثمارية . هذا مع العلم بان هناك عوامل لها تاثيرها في الاستثمار اكثر من غيرها . وهذا ما سنتحدث عنه في السطور الاتية .

**الفرع الاول : العامل السياسي :**

يعتبر الوضع السياسي في البلد المضيف للاستثمار ، من اهم العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار ، فكلما كانت درجة استقرار الوضع السياسي في البلد عالية ، ازدادت فرص الاستثمار فيه . فالدولة التي تتمتع بنظام ديمقراطي تتسم بنسبة عالية من الأمان الذي يتطلبه جذب رأس المال (15) . حيث تحدد درجة الاستقرار السياسي نسبة المخاطر السياسية المؤثرة في عملية الاستثمار و التي تختلف من دولة الى اخرى , و تقاس هذه النسبة من خلال استقراء مدى استقرار المؤسسات الدستورية في الدولة ، وطبيعة التغييرات السياسية ، ووسائل انتقال السلطة ، سواء بالطرق السلمية ام بالتغييرات العنيفة كالثورات والانقلابات ، وعلاقة الدولة المضيفة للاستثمار بالدول والمنظمات الدولية والاقليمية ، وفيما اذا كانت تتسم بالاحترام المتبادل والالتزام بالالتزامات الدولية او كانت تتسم بالانتقادات المستمرة لسياسة الدولة والانتهاكات المستمرة لالتزاماتها الداخلية والدولية . فهذا العامل يترجم الى ارض الواقع مقولة ( ان راس المال جبان )، حيث يتخوف المستثمر وخصوصا الاجنبي من التغييرات التي

(14) د . مطهر علي صالح انقع , مسؤولية المستثمر عن الاضرار التي يلحقها بالاقتصاد الوطني , بحث مقدم في المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر, قواعد الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة , في الفترة من 25 – 27 أبريل 2011 , للمزيد راجع الموقع الالكتروني : www.slconf.uaeu.ac.ae تاريخ الزيارة للموقع حزيران 2019

(15) د. حميد حنون خالد , الانظمة السياسية , العاتك لصناعة الكتاب , القاهرة , مصر , بلا سنة طباعة , ص 16.



جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 

قد تؤثر سلبا على استثماره ، والتي قد تصل الى حد خسارة امواله ، كما حدث في حالات كثيرة عبر العالم ،حيث يحصل تغيير مفاجئ في الدولة يؤدي الى احداث تغييرات جذرية في مؤسساتها ونظمها القانونية ، قد تقود بالنتيجة النهائية الى مصادرة اموال المستثمر او تأميم مشروعه الاستثماري او غيرها . وعليه فان البيئة السياسية المستقرة تبعث على الامن والطمأنينة وتكون عامل جذب ايجابية للاستثمار الاجنبي [16] . بينما عدم الإستقرار السياسي يؤثر سلبا في فاعلية الأستثمار بشكل كبير وواضح, بسبب فقدان شعور الامن لدى المستثمر (17) .

**الفرع الثاني : العامل الاقتصادي :**

يشكل العامل الاقتصادي محورا اساسيا في قرار المستثمر الاجنبي , فاستقرار هذا العامل يبث الشعور لدى المستثمر الاجنبي بالطمأنينة ، وبعكسه يعتبر عامل طرد لديه يبث في تفكيره عوامل التردد . حيث ان انعدام الثقة في اقتصاد دولة ما ينعكس بالضرورة سلبيا على جذب الأستثمارات (18). ويقاس مدى الاستقرار الاقتصادي للدول من خلال مجموعة من المحددات في مقدمتها مقدار الناتج الإجمالي للدولة ، وشكل السياسات المالية والنقدية التي تتبعها ، ومدى انفتاحها تجاه الاقتصاد الحر وتوجهها نحو الأقتصاديات المفتوحة المتحررة من العراقيل و القيود المعرقلة لحركة رؤوس الأموال . كذلك فان من محددات استقرار العامل الاقتصادي هو سهولة توفير اليد العاملة الماهرة ، فالمشروعات الأستثمارية تحتاج الى هذه العمالة لتحقيق اغراضها الاقتصادية والربحية ، لذلك فان استقرار هذا العامل يتناسب طردياً مع انتعاش الاستثمار الاجنبي و العكس صحيح .(19)

كذلك فان طبيعة العلاقة مع منظمات التجارة الدولية والانضمام الى المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية . من جانب اخر تعتبر الموارد الطبيعية من حيث الوفرة والنوعية وسهولة الاستخراج من محددات استقرار العامل الاقتصادي ، حيث تَسهُم هذه المحددات في تحسين وسائل جذب الاستثمار الاجنبي للدولة (20) . ومن خلال ماتقدم فان الدولة التي ترغب بتعزيز جذب الاستثمار الاجنبي ، يتعين عليها اتخاذ مجموعة من التدابير ذات الطابع الاقتصادي من اجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي ، كما في اتباع سياسة الاقتصاد او السوق المفتوحة وتعزيز نشاط القطاع الخاص ، وتنظيم السياسة المالية العامة واتباع سياسة اقتصادية تكبح جماح التضخم ، ووضع سياسة مالية و نقدية سليمة لتنشيط النظام المصرفي والمالي وتقليل سعر الفائدة تجاه قروض الاستثمار ، وتحرير التجارة الخارجية وافساح المجال بصورة كبيرة امام القطاع الخاص.

(16) د. دريد كامل ال شبيب , الاستثمار والتحليل الاستثماري ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع , الاردن , عمان , لسنة 2009, ص26

(17) وليد خلف علي الزعبي , دور السياسة المالية في تنشيط الأستثمار الخاص في الأقتصاد الاردني للمدة (1985-1977) , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة و الأقتصاد في جامعة بغداد , 1999 , ص 56 .

(18 ) د. نبيل جعفر عبد الرضا , البيئة الأستثمارية في البصره المحددات و التطلعات , ط 1, مؤسسة التاريخ العربي للطباعة و النشر , بيروت , لبنان, 2012, ص 24.

(19 ) د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك , محددات و ضمانات جذب الأستثمارات الأجنبية ( دراسة مقارنة ), ط 1, دار الفكر الجامعي , الأسكندرية , مصر, 2014 , ص 29 .

(20) د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك , المصدر السابق , ص23.



جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 

**الفرع الثالث : العامل القانوني**

ان عملية جذب الاستثمار الاجنبي تستوجب خلق بيئة قانونية توفر الطمأنينة للمستثمر ، بحيث تجعله يشعر بالامان اذا ما استثمر امواله في الدولة ، فالبيئة القانونية المستقرة والعملية تشكل عامل جذب للاستثمار ولاسيما الاجنبي منه, من خلال ما توفره البيئة القانونية للمستثمر من مزايا وضمانات , كذلك لا يمكن تحقيق عملية جذب للاستثمار الاجنبي دون وضع بيئة قانونية سليمة , ومن هنا فان سياسة الباب المفتوح للاستثمار يجب ان تكون مقننة بموجب نصوص قانونية واضحة تحقق اكبر قدر بطمئنان المستثمر. وعلى العكس فان النظام القانوني الذي يضع المعوقات أمام الاستثمار لاسيما الاجنبي ، كفرض اجراءات معقدة للحصول على الرخصة الاستثمارية ، او تعقيد الاجراءات البيروقراطية في تسيير عملية للاستثمار او وضع القيود على تنقل راس المال او اليد العاملة ، او غيرها من القيود ، فانها بالضرورة ستنفر المستثمر الاجنبي من هذه البيئة . (21)

**الفرع الرابع : العامل الخدماتي (البنى التحتية)**

ان تشجيع الاستثمار الاجنبي يستلزم توافر بنى تحتية يستفاد منها المستثمر في انشاء وتسيير مشروعه الاستثماري ، والا فان عدم وجود هذه الخدمات ستؤدي الى مضاعفة الاموال التي سيضخها المستثمر لبدء مشروعه الاستثماري . فوجود بنى ارتكازية حديثة ومتكاملة ومنسجمة مع متطلبات الاستثمار ستقود بلا شك الى تشجيع المستثمر ، اذ لابد من وجود شبكة طرق متطورة وعملية وموانئ او مطارات او سكك حديد او غيرها من وسائل النقل , لكي يستطيع من خلالها المستثمر نقل بضائعه ومواده الاولية او تسويق بضائعه ، كما لابد من توافر الطاقة الكافية لتشغيل مشاريعه الاستثمارية . وقد نص قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 المعدل في الفصل الاول وتحديدا ضمن الأهداف والوسائل في الفقرتان (اولا وثانيا) من المادة (2) من القانون على ( يهدف هذا القانون إلى ما يأتي أولا: تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدتـه الإنتاجية والخدمية وتنويعها . ثانياً: تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون في الأسواق المحلية والأجنبية). ان توفير هذه الخدمات له مردود على المدى البعيد ايضا ، حيث بدلا من استيراد المستثمر الاجنبي للطاقة الكهربائية مثلا من دول الجوار فان توفيرها في البلد المضيف يعني مردودا ماليا لهذه الدولة ، وهذا ينطبق على بقية الخدمات الاخرى .

**الفرع الخامس : العامل الاداري والتنظيمي**

ان من عوامل جذب الاستثمار الاجنبي هو وجود نظام اداري رصين وسلس و متكامل ، يتكفل بتنظيم وتسهيل اجراءات المستثمر منذ بداية نشاطه وانتهاءا بالاستفادة من ارباحه المتحصلة ، اذ ان النظام الاداري المعرقل للنشاط الاستثماري سواء بسبب وجود ثغرات قانونية او نقص او عدم وضوح في اللوائح التنظيمية ، او بسبب ضعف الكادر الاداري من موظفين ومدراء

(21) د. دريد محمود السامرائي, الأستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية ,ط1 , مركز دراسات الوحده العربية, بيروت , لبنان , 2006, ص 79-81.



جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 

او استشراء الفساد ، او غيرها من العوامل المعرقلة لتنظيم عمل المستثمر ، ستشكل عامل طرد لهذا المستثمر . لذلك فان التوجه الحديث هو انشاء جهة متخصصة تتولى تنظيم وتسهيل العملية الاستثمارية برمتها ، تتصف بالخبرة ومزودة بالوسائل القانونية والادارية الكفيلة بتسهيل طلبات واجراءات المستثمر الاجنبي [22] . وقد نصت الفقرة (اولاً) من المادة (4) من قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 المعدل على (أولا : تشكل بموجب هذا القانون هيئة تسمى , الهيئة الوطنية للاستثمار , تتمتع بالشخصية المعنوية ويمثلها رئيس الهيئة أو من يخوله وتكون مسؤولة عن رسم السياسات الوطنية للاستثمار ووضع الخطط والأنظمة والضوابط لها ومراقبة تطبيق هذه الضوابط والتعليمات في مجال الاستثمار وتختص بها المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية ذات الطابع الاتحادي حصراً ).

كما نصت الفقرة (اولا) من المادة (5) من القانون على ان ( تشكل في الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم هيئات استثمار تتمتع بالشخصية المعنوية ويمثلها رئيسها أو من يخوله وتمول من موازنة الإقليم أو المحافظة ولها صلاحيات منح إجازات الاستثمار والتخطيط الاستثماري وتشجيع الاستثمار ولها فتح فروع في المناطق الخاضعة لها بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار لضمان حسن تطبيق القانون). كما نصت الفقرة (ثالثا ) من المادة (9) من القانون على ( إنشاء نافذة واحدة في الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الأقاليم والمحافظات تظم مندوبين مخولين من الوزارات وأعضاء ترشحهم مجالس الأقاليم والمحافظات حسب الأحوال والجهات ذات العلاقة تتولى منح الإجازة والحصول على الموافقات من الجهات الأخرى وفق القانون). كما نصت الفقرة (ج) من المادة (7) من قانون الاستثمار العراقي على تحديد المدة الزمنية اللازمة لمنح المستثمر الاجازة الاستثمارية , اذ تنص هذه المادة (على الهيئة البت في طلبات إجازة الاستثمار في مدة لا تتجاوز (45) خمسة وأربعين يوماً من تاريخ تقديم الطلب) ، كذلك الفقرة (ثانيا) من المادة (20) من القانون فقد بينت المدة الزمنية اللازمة للمخاطبة ما بين هيئات الاستثمار والدوائر الاخرى, اذ تنص هذه المادة على ان ( للهيئة إن تساعد المستثمر في الحصول على إجازة التأسيس من خلال توليها مفاتحة الجهات المختصة واستطلاع أراء تلك الجهات في شأن إصدار إجازة التأسيس وعلى تلك الجهات إصدار قرارها بالموافقة أو الرفض أو طلب التعديل خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغها ، ويعد عدم الرد من الجهة المطلوب منها الرأي موافقة وفي حالة الرفض يجب إن يكون الرفض مسبباً).

والحقيقة ان رغم وجود هذه النصوص فان خلق بيئة ملائمة لجذب الاستثمار الاجنبي تستلزم حدا ادنى من العومل التي ذكرناها سابقا ، حيث ان هذه العوامل تتفاعل فيما بينها لجذب الامستثمر الاجنبي ، فما فائدة النصوص القانونية دون وجود كادر وادارة خبيرة ونزيهة لادارة العملية الاستثمارية ، وما فائدة النظام القانوني والاداري الناجح ، مع وجود اضطراب مستمر في الوضع الامني او السياسي . وحتى لو رغبت الادارة في الاستفادة من المؤسسات والهيئات الدولية المختصة للافادة من خبراتها في هذا المجال نظراً لتجاربها السابقة العميقة وبالتالي يؤدي ذلك الى اشعار المستثمر ولاسيما الاجنبي بالاطمئنان حتى

(22) في قانون الاستثمار الجزائري نص الامر المرقم (1-3) لسنة 2001 وتحديدا المادة (6) على ان ( تنشأ وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعى في صلب النص ) .

اما في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم (8) لسنة 1997 فقد نصت المادة (4) من القانون على ان ( تتولى الجهة الإدارية المختصة مراجعة عقود تأسيس الشركات وأنظمتها الأساسية).



جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 

لا يهرب الوافد باستثماره[23].الا ان هذه المؤسسات تحتاج الى بيئة امنية مستقرة والى التعامل مع ادارة نزيهة تتخذ قرارتها بالاستناد الى المصلحة العامة وليس الى مكاسب شخصية او فئوية ضيقة .

## المبحث الثاني

## اثر الاستثمار الاجنبي على الاقتصاد العراقي

من نافلة القول ان للاستثمار الاجنبي اثار كثيرة علة اقتصاد الدولة المستفيدة او المضيفة ، وهذه الاثار ذات ابعاد كثيرة وفي مجالات متعددة ، لكننا هنا سنركز على اثار الاستثمار الاجنبي من الناحية الاقتصادية ، مع العلم بان هذه الاثار قد تكون اثار ايجابية وقد تكون اثار سلبية . وعليه سنتناول اثار الاستثمار الاجنبي على الاقتصاد العراقي في مطلبين ، نتناول في الاول الاثار الايجابية ، وفي الثاني الاثار السلبية .

### المطلب الأول

### الأثار الايجابية للأستثمار الاجنبي على الاقتصاد العراقي

ان هدف الاستثمار المباشر هو تحقيق غايات اقتصادية ، الا ان الاستثمار وكونه يتعلق بحسابات الربح والخسارة ووجود اطراف تسعى الى تحقيق الارباح ، يقود بالضرورة الى تنازع المصالح وبالتالي فان هذه العملية ومثلما ينجم عنها فوائد اقتصادية للدولة، فانها كذلك سترشح اثار سلبية في بعض الحالات والجوانب . وهنا سنتكلم عن الاثار الايجابية للاستثمار الاجنبي على الاقتصاد العراقي ، وذلك على النحو الاتي :

**الفرع الاول : التأثير الايجابي للأستثمار الاجنبي على التنمية الأقتصادية في العراق :**

يظهر التاثير الايجابي للاستثمار الاجنبي على التنمية الأقتصادية , من خلال دوره في زيادة الطاقة الانتاجية للدولة المستضيفة , و زيادة القيمة المضافة نقدية كانت أم انتاجية (24) . وقد جاء في الاسباب الموجبة لتشريع قانون الأستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006(المُعدل) بانه ( من أجل دفع عملية التنمية الأقتصادية و الأجتماعية و تطويرها و جلب الخبرات التقنية و العملية و تنمية الموارد البشرية فالاستثمار الاجنبي يؤدي دوراً كبيرا في مجال التنمية الأقتصادية الشاملة ، بيد ان ذلك يستوجب قيام الدولة بوضع خطط وسياسات واهداف واضحة وعملية بالشكل الذي يتيح له تحقيق الأهداف

(23) النجار فريد , ادارة الاعمال الاقتصادية والعالمية مفاتيح التنافسية والتنمية المتواصلة و مؤسسة شباب الجامعة , الاسكندرية , سنة 1998, ص20

(24) د. هناء عبد الغفار , الأستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية ( الصين انموذجا ) , ط 1 , بيت الحكمة , بغداد, العراق , 2002 , ص 255



جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 

المتوخاة منه (25) . كما ان الاستثمار الاجنبي يوفر رؤوس الأموال الازمة لتغذية خطط التنمية الأقتصادية في الدولة باعتباره من اهم مصادر التمويل (26).

**الفرع الثاني : التأثير الايجابي للأستثمار الاجنبي على ميزان المدفوعات العراقي :**

بامكان الاستثمار الاجنبي ان يمارس دورا ايجابيا من خلال سد العجز الحاصل في ميزان المدفوعات اذا ما نجح المشروع الاستثماري وبدأ في زيادة الواردات عن الصادرات فيه (27) . الا ان هذا الامر ينطبق بالنسبة للمشروعات الاستثمارية المنتجة والتي توجه انتاجها الى الاستيراد ، فاذا ما نجحت الدولة في جذب هذا النوع من الاستثمارات فان عمليات التصدير التي سيقوم بها هذا المشروع ستؤدي الى ترجيح كفة الصادرات على الاستيرادات وبالتالي تحسين وضع ميزان المدفوعات .

**الفرع الثالث : التأثير الايجابي للأستثمار الاجنبي على الدخل القومي في العراق :**

اذا نجحت الدولة في استقطاب انشطة الاستثمار الاجنبي التي تستهدف أستغلال عناصر الانتاج المختلفة التي تملكها من أرض و رأس مال و قوى عاملة ، فان هذا النشاط ينعكس على الدخل القومي فيها من خلال ما يحققه من أشباع حاجات الأفراد سواء على شكل سلع و خدمات أو إعادة توزيع الدخل القومي عليهم (28). كما ان الأستثمار الاجنبي يستطيع ان ينظم عملية الأدخار من خلال تشجيع الأفراد على المساهمة بمدخراتهم الخاصة لتنفيذ المشاريع الأستثمارية و المشاركة فيها,وبالتالي استغناء الدولة عن رؤوس الاموال الاجنبية (29) .

**الفرع الرابع : التأثير الايجابي للأستثمار الاجنبي على النقد الأجنبي في العراق :**

ان الاستثمار الاجنبي قد يحقق وفرة في النقد الأجنبي عند دخول الاموال المذكورة لتمويل الانشطة الاستثمارية من خلال عمليات بناء المشروع الاستثماري وشراء المعدات ودفع الرواتب وغيرها , كما ان الاستثمار الاجنبي وعند وصوله لمرحلة تسويق منتجاته الى الاسواق الخارجية, بامكانه ان يحقق وفرة في النقد الاجنبي ايضا (30). بيد ان ذلك يعتمد ايضا على السياسى السليمة التي تتبعها الدولة في جذب انواع معينة من الاستثمارات الاجنبية ، ومن خلال بنود عقدية تضمن حقوق الدولة .

(25) د. نزيه عبد المقصود , الأثار الأقتصادية للأستثمارات الأجنبية ( دراسة مقارنة ) , مصدر سابق , ص 471 .

(26) انعام محسن غدير , فاضل لطيف جازع , بحث بعنوان أثر الأستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الأقتصادية ( دراسة نظرية ), منشور في مجلة الملتقى , السنة الرابعة, العدد الرابع عشر , 2009 , ص 33.

(27) د. نزيه عبد المقصود , محددات و ضمانات جذب الأستثمارات الأجنبية , مصدر سابق , ص 46 .

(28) د. حامد عبد المجيد دراز , دراسات في السياسات المالية , الدار الجامعية للطباعة و النشر , الأسكندرية , مصر , 1988, ص 433 .

(29) ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين , القاهرة , مصر , 25 –27 أذار مارس 1976 , ص 56 . اشار اليه د. دريد محمود السامرائي , مصدر سابق , ص 87 .

(30) د. نزيه عبد المقصود , الأثار الأقتصادية للأستثمارات الأجنبية ( دراسة مقارنة ), مصدر سابق , ص 23 .



جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 

## المطلب الثاني

## الاثار السلبية للاستثمار الاجنبي على الاقتصاد العراقي

على الرغم من الايجابيات التي ذكرناها ، فلا بد من التأكيد على ان للرأسمالية وجه يشع بشاعة ، ويعتبر الاستثمار الاجنبي من بين اذرع اخطبوط هذه الرأسمالية ، فأذا ما كانت الدولة تفتقد للوعي او تعاني من ضعف الاداء الحكومي ، او استشراء الفساد الاداري فيها ، او غيرها من الاسباب التي تجعلها فريسة سهلة للشركات الكبرى ، فأن ذلك سيؤدي بها بما لا يقبل الشك الى جعلها مجرد بقرة حلوب للشركات الاستثمارية لا سيما الشركات المتعددة الجنسية . حيث يرى البعض بان بامكان هذه الشركات ان تفرض سيطرتها على الاقتصاد الوطني، من خلال دعم حكوماتها لها، وتبطئ توسع الإنتاج في البلد المضيف لاغراض معينة 31 . كما ان الشركات المذكورة تستطيع التملص من السياسات العامة التي يضعها البلد المضيف، وتتحايل على التشريعات القانونية الجديدة التي تعارض أهدافها، وبخاصة تلك التي ترفع من تكاليف إنتاجها [32]. اما بالنسبة للجانب الاقتصادي ، فان جانب من المتخصصين يرون بان الاستثمار الاجنبي يتضمن مساوئ عديدة ، اهمها ما ياتي :

**الفرع الاول : التأثير السلبي للأستثمار الاجنبي على التطور التقني في العراق :**

يرى بعض المتخصصين بان الاستثمار الاجنبي لا سيما في الدول النامية، تضطلع به الشركات متعددة الجنسية، وهذه الاخيرة تملك امكانيات صناعية وتكنلوجية هائلة ، لا تحتاج الى عدد كبير ومتخصص من اليد العاملة ، الا ما ندر ، لذلك فان امكانية الاستعانة باليد العاملة الوطنية ، وتطويرها ونقل التكنلوجيا لها يصبح امرا نادر الحدوث [33] . وهذا الكلام يصح في حالة عدم وضع الدولة لسياسة حكيمة ومدروسة تراعي احتياجات المرحلة ، وكذلك اذا ما كان صاحب القرار يتسم بضعف الامكانية او كانت الادارة تتصف باستشراء الفساد الاداري . حيث ان المستثمرين كثيرون وهدفهم الاخير هو الربح ، والعراق يشكل هدفا قيما لمثل هؤلاء بالنظر لما يتمتع به من موارد لا تعد ولا تحصى ، وعليه فان ما نحتاجه هو السياسة الحكيمة والادارة الكفوءة والنزيهة لتجنب الوقوع في شباك الشركات المتعددة الجنسية . في حين ان فقدان السياسة الحكيمة للدولة المضيفة سيقود بالضرورة الى اعتماد المشاريع الاستثمارية على اليات النقل الجاهز للتكنلوجيا واليد العاملة الماهرة ، والاكتفاء بشراء الآلات والمكائن والمعدات ، وزيادة الاعتماد على الدول المتقدمة صناعيا ، مما يقود الى تعميق التبعية التكنولوجية لها [34] .

**الفرع الثاني : التأثير السلبي للأستثمار الاجنبي على الدخل القومي في العراق :**

ردا على ادعائات جانب من المتخصصين بان الاستثمار الاجنبي يعزز الدخل القومي ، فان من الانصاف الاقرار بصحة وجهة نظر الجانب الاخر من المتخصصين . فنادرا ما تنصب عوائد الاستثمار الأجنبي في تعزيز الدخل القومي للبلد

31 توماس سنتش، الاقتصاد السياسي للتخلف، ترجمة فالح عبد الجبار، دار الفارابي – بيروت، 1978. ص110.

32 هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمارات الأجنبية – المسوغات والأخطار، حلقة نقاشية – بيت الحكمة، بغداد، آب 1998. ص43.

33 توماس سنتش، مصدر سابق. ص 117 .

34 نزار ذياب عساف، مشاكل نقل التكنولوجيا وتطويعها في الدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 17، السنة الخامسة، 2002، بيت الحكمة – بغداد. ص119.



جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 

المضيف ، فعلى الرغم من مقدرة هذه المشاريع على تحقيق الارباح العالية ، مما يوهم البعض بان هذه الارباح او جزء كبير منها على الاقل ستعود الى الإيرادات الحكومية من خلال الضرائب والمشاركة في الأرباح ، إلا أن واقع الحال يؤكد بان هذه الشركات تحظى بوسائل عديدة ، لتسريب العوائد الاستثمارية وترحيلها خارج البلد النامي المضيف للاستثمار [35]. ويضرب البعض مثلا ودليلا على هذا الراي ما حصل في تايلاند ، والتي كانت احدى النمور الاسيوية ، وادى الاستثمار الاجنبي فيها الى رسم صورة مبهجة لوضعها الاقتصادي ، بسبب الأرباح المتحصلة من عوائد الاستثمار الأجنبي ، بيد ان الانسحاب السريع لرؤوس الأموال ولتلك الأرباح إلى خارج البلاد، ادى الى حصول ازمة اقتصادية عنيفة ، انهارت على اثرها العملة الوطنية لتايلاند ، وانهار الاقتصاد الوطني التايلندي [36] .

**الفرع الثالث : التأثير االسلبي للأستثمار الاجنبي على ميزان المدفوعات العراقي :**

يتحقق الاثر السلبي للاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات ، حينما ترفع المشاريع الاستثمارية استيراد السلع الوسيطة والخدمات المختلفة، وتقوم بإعادة الأرباح إلى البلد الأم لهذه المشاريع مما يؤدي الى عجز مستديم في ميزان مدفوعات البلد المضيف. ويضرب المتخصصون مثالا لهذا التاثير السلبي ما حصل في ماليزيا ، فالاقتصاد الماليزي حقق نموا عاليا وصل إلى حوالي 8.3% خلال عام 1995 ، ومع كل ذلك وصل العجز في ميزان المدفوعات الماليزي إلى حوالي (4147) مليون دولار في عام 1995 [37] . والسبب في ذلك يعود الى ان انشطة الاستثمار الاجنبي في هذه الدولة تعتمد بشكل اساسي على استيراد المواد من الخارج ، بالاضافة الى تحويلات أرباح وعوائد الاستثمار الاجنبي الى الخارج [38].

**الفرع الرابع : التأثير السلبي للأستثمار الاجنبي على الصناعات المحلية في العراق :**

إن الاستثمار الاجنبي هدفه الاساسي هو تحقيق الارباح العالية ، وبغض النظر عن الاهداف الاساسية للدولة المضيفة والمتعلقة ببناء منظومة صناعية وانتاجية متناسقة ، تحقق التكامل الاقتصادي او بناء منظومة اكتفاء ذاتي معين . لذلك فأن الاستثمار الأجنبي سيؤدي الى الاضرار بأهداف التنمية للدولة المضيفة و فرض ممارسات تؤدي الى القضاء على الكثير من الصناعات الوطنية طالما إنها لا تمتلك المقدرة و الكفاءة لمنافسة الشركات الأجنبية , بالاضافة الى اختفاء الحرف المنتشرة في الدولة المضيفة بسبب الإنتاج الكبير والمتدني التكاليف الذي تقدمه مشاريع الاستثمار الاجنبي .

## الخاتمة

من خلال ماتقدم فقد توصلنا لمجموعة من النتائج ، كما نقترح لتعزيز دور الاستثمار الاجنبي في العراق بعض المقترحات على النحو الاتي :

## النتائج

35 توماس سنتش، المصدر السابق، ص 113 .

36 كاظم حبيب، العولمة من منظور مختلف، الجزء الأول، بغداد، 2005.ص 115 – 116.

37 UN , World Statistics Pocketbook , New York , 1997. P114

38 هناء عبد الغفار السامرائي، مصدر سابق. ص41



جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 

1- اذا وضعت الدولة سياسة متينة ونفذتها بادوات كفوءة ونزيهة فسيكون بالامكان جذب استثمارات اجنبية تحقق اكبر قدر من الفائدة في مختلف المجالات وفي مقدمتها المجالات الاقتصادية .

2- على الرغم من تعدد المعوقات التي تنفر الاستثمارات الاجنبية الا اننا من خلال هذه الدراسة توصلنا الى ان العراقيل القانونية والادارية لها حصة الاسد في هروب المستثمر الاجنبي .

3- على الرغم من محاولتنا وضع تعريف قانوني للاستثمار الا اننا نقر بان استبعاد الجانب الاقتصادي من هذا التعريف هو امر غير وارد بسبب الطبيعة الاقتصادية لهذا المفهوم .

4- تبين لنا بان الظروف التي مر بها العراق والتي سببها الرئيسي هو الانظمة السياسية ، هي التي ادت الى الاخفاق في جذب الاستثمارات الاجنبية بالشكل الذي يحقق اقصى فائدة للدولة ، ولا يغرنا كثرة الاستثمارات الاجنبية فالعبرة بالفائدة المتحققة والتي تضمنها حسن الادارة فكما راينا كم يمكن ان تسبب الاستثمارات الاجنبية من اثار سيئة على الدولة المضيفة اذا لم تحسن هذه الدولة التعامل مع هذه الاستثمارات .

5- بعد 2003 دخل العراق في دوامة انعدام الامن ومازال يعاني من هذا الانعدام والذي يشكل احد الاسباب الرئيسية التي تنفر المستثمر الاجنبي من ممارسة انشطته في العراق .

6- على الرغم من اهمية المساعي التي تقوم بها الدولة لجذب الاستثمارات الاجنبية ، الا ان هناك مساع اخرى اكثر اهمية تتمثل في سياسة التعامل مع هذه الاستثمارات وكيف نضمن من خلال العقود والالتزامات تحقيق اكبر قدر ممكن من الاثار الايجابية لهذه الاستثمارات وتفادي الاثار السلبية التي قد تنجم عنها .

## التوصيات

1- تسعى الدول عموما الى جذب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الاجنبية والى التعامل معها بما يضمن حقوقها ، وهذا الامر يعني وجود تنافس بين الدول يستلزم وضع المنظومة التشريعية والادارية في نظام تطويري وتنموي مستمر في سبيل مواجهة كافة الاحتياجات المطلوبة لجذب هذه الاستثمارات .

2- اقامة العلاقات الدولية والانضمام الى المنظمات الاقليمية والدولية التي تتعامل مع مفردات الاستثمار الاجنبي لكي يكون العراق مطلع على اخر المستجدات فيما يتعلق بالتعامل مع الاستثمار الاجنبي وخصوصا انضمام العراق الى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لسنة 1985.

3- ابرام الاتفاقيات الثنائية والانضمام الى المعاهدات الدولية ذات العلاقة بالتعامل مع الاستثمارات الاجنبية لضمان اقصى فائدة ممكنة في جذب هذه الاستثمارات .

4- ان استشراء الفساد الاداري من اخطر اسباب هروب الاستثمار الاجنبي وهذا يستوجب اتخاذ اجراءات حقيقية لمكافحة هذه الافة لضمان جذب الاستثمارات الاجنبية .

5- ضمان الشفافية في العقود المبرمة مع المستثمر الاجنبي لكي تكون هذه العقود محل تحليل من قبل المتخصصين للوصول الى نقاط القوة والضعف فيها لكي نعزز نقاط القوة مستقبلا ونتفادى نقاط الضعف .


جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

6- معالجة المنظومة الخدمية المتهالكة الموجودة في العراق والتي تعتبر من العوامل المهمة الجاذبة للمستثمر الاجنبي ، ناهيك عن كونها ستحقق عوائد غير منظورة على المدى القريب باعتبار ان المستثمر لن يضطر الى اللجوء الى بدائل اخرى .

**المصادر**

**اولا : الكتب**


1. د. بديع جميل القدو و سامي عطو , مبادئ الأقتصاد الكلي , ط 1, مطبعة المعارف , بغداد , 1969 .
2. توماس سنتش، الاقتصاد السياسي للتخلف، ترجمة فالح عبد الجبار، دار الفارابي – بيروت، 1978.
3. جواد كاظم جبار , الحوافز و الحماية القانونية للأستثمارات الأجنبية في العراق , ط1 , دار و مكتبة البصائر للطباعة و النشر , بيروت ,لبنان , 2013 .
4. د. حميد حنون خالد , الانظمة السياسية , العاتك لصناعة الكتاب , القاهرة , مصر , بلا سنة طباعة .
5. د. حامد عبد المجيد دراز , دراسات في السياسات المالية , الدار الجامعية للطباعة و النشر , الأسكندرية , مصر , 1988 .
6. د. دريد محمود السامرائي, الأستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية ,ط1 , مركز دراسات الوحده العربية, بيروت , لبنان , 2006.
7. د. دريد كامل ال شبيب , الاستثمار والتحليل الاستثماري ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع , الاردن , عمان , لسنة 2009
8. د. سيد الهواري , الاستثمار والتمويل , جمهورية مصر العربية , مكتبة عين شمس , سنة 1982
9. كاظم حبيب، العولمة من منظور مختلف، الجزء الأول، بغداد، 2005.
10. د. كريم مهدي الحسناوي , مبادئ علم الأقتصاد , ط 2, المكتبة القانونية , بغداد , 2007 .
11. د. فؤاد عبد المنعم رياض, الوسيط في الجنسية ومركز الاجانب , دار النهضة العربية , القاهرة , الطبعة الخامسة , لسنة 1988 .
12. د. محمد مطر، إدارة الاستثمارات– الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط 3، دار وائل للنشر، عمَّان، الأردن، 2004 .
13. د. ناظم محمد نوري وطاهر فاضل البياتي وأحمد زكريا صيام، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، ط 1، دار وائل للطباعة والنشر، عمَّان، 1999.
14. د. نبيل جعفر عبد الرضا , البيئة الأستثمارية في البصره المحددات و التطلعات , ط 1, مؤسسة التاريخ العربي للطباعة و النشر , بيروت , لبنان, 2012.
15. د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك , محددات و ضمانات جذب الأستثمارات الأجنبية ( دراسة مقارنة ), ط 1, دار الفكر الجامعي , الأسكندرية , مصر, 2014 .



جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

16. النجار فريد , ادارة الاعمال الاقتصادية والعالمية مفاتيح التنافسية والتنمية المتواصلة و مؤسسة شباب الجامعة , الاسكندرية , سنة 1998 .

17. د . هشام خالد ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ( دراسة قانونية)، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 1988

18. د. هناء عبد الغفار , الأستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية ( الصين انموذجا ) , ط 1 , بيت الحكمة , بغداد, العراق , 2002 .

**ثانيا : الاطاريح والرسائل الجامعية**

1- عبيد علي احمد , تمويل الاستثمارات في مجال النقل الجوي , اطروحة دكتوراه , كلية الحقوق جامعة القاهرة, 1992

2- عبد الباسط كريم مولود، التشريعات المنظمة للاستثمار في العراق، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة السليمانية بكلية القانون، 2003 .

3- ماهر محسن عبود , التنظيم القانوني لضمانات الاستثمار ، دراسة مقارنة , رسالة ماجستير , جامعة بابل ، سنة 2011 .

4- وليد خلف علي الزعبي , دور السياسة المالية في تنشيط الأستثمار الخاص في الأقتصاد الاردني للمدة (1985-1977) , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة و الأقتصاد في جامعة بغداد , 1999 .

**ثالثا : البحوث**

1- انعام محسن غدير , فاضل لطيف جازع , بحث بعنوان أثر الأستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الأقتصادية ( دراسة نظرية ), منشور في مجلة الملتقى , السنة الرابعة, العدد الرابع عشر , 2009 .

2- د. باسم العقابي , قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 المعدل في الميزان ، بحث منشور في مجلة الحقوق , كلية القانون , جامعة كربلاء , العدد الثاني , لسنة 2012.

3- د . مطهر علي صالح انقع , مسؤولية المستثمر عن الاضرار التي يلحقها بالاقتصاد الوطني , بحث مقدم في المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر, قواعد الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة , في الفترة من 25 – 27 أبريل 2011 , للمزيد راجع الموقع الالكتروني : www.slconf.uaeu.ac.ae تاريخ الزيارة للموقع حزيران 2019

4- نزار ذياب عساف، مشاكل نقل التكنولوجيا وتطويعها في الدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 17، السنة الخامسة، 2002، بيت الحكمة – بغداد.

5- هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمارات الأجنبية – المسوغات والأخطار، حلقة نقاشية – بيت الحكمة، بغداد، آب 1998. ص43.

**رابعا : التشريعات والاتفاقيات**

1. الامر رقم 39 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة ( الملغى ) المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 3980 في اذار سنة 2004



جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 

2. قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 المعدل
3. قانون الاستثمار الجزائري المرقم (1-3) لسنة 2001 .
4. قانون الاستثمار الكويتي رقم (8) لسنة 2001
5. قانون الاستثمار العربي رقم (62) لسنة 2002 ( الملغى )
6. قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم (8) لسنة 1997
7. الاتفاقية الموحده لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية , الموافق عليها في مؤتمر القمة الحادي عشر و الموقع عليها في المملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ 27 /11 / 1980 .


جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية